

ضعف «الكادر» وغياب «الحوافز» أديا إلى تسرب أعداد كبيرة منهم للعمل في القطاع الخاص

«أساتذة الجامعات» يبحثون عن حلول لمعاناتهم المادية

مدير جامعة الباحة : راتب الأستاذ لا يرتقي إلى ما يطعم إليه ولا يغطي تكاليفه العلمية والمعيشية

د. السراني: أنا متفائل بحل المشكلة..

د. مسيري: أنهكتنا أقساط السيارة وبيعار المنزل..

د. العنزي: التفكير في «الحياة المعيشية» أثر علينا

تخرجهم في التعليم العام ففقدت رواتبهم رواتب أساتذتهم كثيراً، هذه المطالبات مع أنها جاءت متأخرة بعد أن بلغ بهم السيل الزبى، إلا أنها أيضا كانت تدب بديبا صامتاً في استحياء.

ضعف الكادر وغياب الحوافز لم يؤثر على قلة البحوث العلمية فحسب، بل أنيا إلى تسرب عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس إلى قطاعات أخرى، فيما رفض من بقي منهم وراء مصدر آخر للعيش يرفد به راتبه الذي لم يعد كافياً لتلبية نصف حاجات أبنائه، وهذا كان له أثر كبير على عطاء هؤلاء الأساتذة. يضاف لذلك عدم وجود معايير ثابتة تجمع نظام الجامعات المالي، فهناك جامعة تمنح بدل سكن وأخرى تقبل بدل حاسب، وجامعات محرومة من هذا وذلك، وكذلك فالبديلات التي تمنح لرؤساء الأقسام أو غيرهم تعتبر ضعيفة، هذا غير الغلاوات حتى في معايير الترقبات وطريقة تطبيقها، فجات هذه العوامل مجتمعة لتشكل عائقاً في مسيرة جامعاتنا، وهذا كان أقوى الأسباب التي جعلت جامعاتنا في مؤخرة ترتيب الجامعات العالمية، وهي حقيقة يؤيدها الواقع الملموس مهما حاول بعض المسؤولين تبريرها بتصريحات لم يعد المتلقي الضمان يقن بها كثيراً.

ضعف الكادر

«الرياض» استطلعت الوضع المعيشي لأساتذة الجامعات، فجات المفاجآت لكشفت عن حقائق مسكوت عنها.

وفي البدء وصف الدكتور إبراهيم عسيري عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى معاناة أعضاء هيئة التدريس بشد المريرة.

وقال إن ضعف الكادر الجامعي له أثره على أسرة عضو هيئة التدريس، وعلى بوجهه ومشاركاته العلمية بدلاً على ذلك بأنه دعي إلى أحد المؤتمرات فكان الشغل الشاغل هو البحث عن مكان مناسب، لا

يشكل ضعف مستوى نخل أساتذة الجامعات في الملكة قلماً ملحاً، وتناقضاً بين الواقع المادي، وبين رفضهم البوح بسوء حالهم، لأن الشكوى في نظرهم تقليل من رسالتهم العلمية والفكرية والاجتماعية.

ويجوز معظم أساتذة الجامعات عن تأمين أهم حاجات أسرهم المعيشية، ومن ذلك المسكن الخاص وهذه الحقيقة أحدثت شرخاً كبيراً في شخصية «الأستاذ الجامعي»، مما أدى إلى انكسارها معنوياً، فتوارت عن الأعين وسكنت برجاً عاجياً داخل البرج العاجي القديم (قاعة المحاضرات) مما أعاق تواصلها مع المجتمع، وجعلها تبت رسالتها من خلال موقعها الحالم بعيداً عن ملاسة الواقع الاجتماعي بدقة.

إن الاستقرار في هذا الانكسار - إن لم يعالج سريعاً - مفض إلى مضاعفة المشكلة الشخصية للأساتذة، ومضاعفة تقادم حالة الانقسام بينهم وبين الواقع وبينهم وبين مجتمعهم، فنحسرهم ويخسرونا .

وبدون أن نفتش كثيراً في خبايا تلك المشكلة، نجد أن ضعف كادر أعضاء هيئة التدريس بجامعاتنا، وانعدام الحوافز المادية والمعنوية الأخرى هما السبب الحقيقي لضعف دور الأستاذ الجامعي في بناء مجتمعه، ويعدده عن الإسهام في صناعة القرار الاجتماعي والاقتصادي السليم والمتوازن، تلك الصناعة التي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية والتقدم إلى الأمام وتحقق اللون والمواطن الأذواق المنشودة المبنية على دراسات تخصصية بعيداً عن «الارتجالية» التي تضرب بالمجتمع - إن سوء وضع الأساتذة «مادياً» ومعنوياً، سبب لهم قلماً، وخلق ردة فعل كان لها أثر عميق، ومن ذلك انعدام أنشطة الإنتاج البحثي الجامعي الجاد والمؤثر في تنمية المجتمعات وتطوير الدول.

لقد انخفاً أكثر هؤلاء الأساتذة على أنفسهم، بينما اندفعت أقلية منهم إلى رفع أصواتهم بالمطالبة بتحسين الكادر وزيادة دخولهم الشهرية لتتساوى - على أقل تقدير - مع رواتب طلابهم الذين درسوا بعد

المعيشية الصعبة والتي تعوقهم عن أداء رسالتهم السامية نحو مجتمعهم، حيث إن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يحملون مخزوناً فكرياً وثقافياً يجعلهم قادرين على توجيه دفة مجتمعهم والسمو به إلى الأمام، ولكن الصراع الذي يعيشونه ويخاطه شيء من «الحنن» جعلهم يشعرون أحياناً بضعف التقدير لأشخاصهم.

عزيم - تحقيق صغير العزيمي

الرائب لا يرقى الى طموح الأستاذ..

أما مسؤولو الجامعات فقد يدوا أكثر تقاضاً، وإن لم يستطيعوا إكثار تردي مستوى دخل الأستاذ الجامعي، حيث تحدث للرياض في البداية الدكتور سعد الحريفي مدير جامعة الباحة الذي أجابنا عن سؤالنا له حول هذه القضية بسؤال آخر وجهه إلي قائلنا: هل أنت كعضو هيئة تدريس - راض عن راتبك؟ قلت: لا، قال: إذا القضية واضحة، وقد كثرت الحديث عنها، والدولة تولى هذا الجانب عنايتها، وخادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - مهتم بهذا الشأن، وهناك تصريحات للمسؤولين لا أقول عن السلم ولكن عن دراسة تحسين وضع أعضاء هيئة التدريس، والدولة مهتمة بالتعليم العالي والدليل تخصيص 25% من ميزانية الدولة للتعليم العالي، وهذا يوضح اهتمام ولاية الأمر بالتعليم، وبدون شك فإن من أهم معالم النهوض بالتعليم والنهوض بالقائمين على التعليم، وخاصة أعضاء هيئة التدريس، ولعل هناك أخباراً طيبة بإذن الله في القريب العاجل. وأضاف أن مستوى دخل عضو هيئة التدريس لا يرقى إلى ما يطمح له، لأن عليه التزامات كثيرة؛ فمثلاً عندما يعود من بعثته بعد عدة سنوات ويعين على وظيفة أستاذ مساعد فإن مرتبه قد لا يساعده، فيضطر أحياناً للاستئانة أو على الأقل قد يصعب عليه توفير جزء من راتبه لبناء مسكن أو ما شابه ذلك، لكن المستقل قد يكون جيشاً بإذن الله، وأنا أحكم على ذلك من خلال رؤيتي لاهتمام الدولة بالتعليم العالي وبمسؤولي التعليم العالي، ولعل في الأيام القادمة ما يعالج كثيراً من السلبات الموجودة الآن.



يرهب راتبه الهزيل، الذي أنهكته أقساط السيارة من جهة، وإيجار المنزل من جهة أخرى، أضف إلى ذلك أن الانتداب الذي يمنحه الأستاذ الجامعي في اليوم لا يغطي أجرة ليلة واحدة بفتح يلق عضو هيئة تدريس !! ناهيك عن مصاريف التنقل وغيرها، بل إنك أنتي اعترفت عن أحد اللقاءات الهامة إذ أنه بعد «حسبة يسيرة» اتضح لي أنني سأفجع من جيبتي مبلغاً ليس باليسير !! وهذا لم يكن هو المانع الحقيقي فطالما اعتدنا على ذلك، ولكن رأيت أن هذا سيكون على حساب مصروف أبنائي الذين لا نذب لهم إلا أن أباهم كان أستاذاً جامعياً فأعترفت عن حضور ذلك اللقاء المهم.

ويتحدث عضو هيئة تدريس آخر تحتفظ «الرياض» باسمه وموقع عمله، من يلتحق في السلك الجامعي يضع نصب عينيه أنه حامل رسالة سامية، وأن عليه باستمرار أن يطور نفسه علمياً بدءاً من مواصلة الدراسة في مراحلها العليا الثلاث، ثم بعد الدكتوراه يواصل أبحاثه من أجل أن يقدم لوطنه ومجتمعه ما يستطيعه، وكل ما في هذه الدراسة مكلف جداً، بدءاً من مكان الدراسة، إضافة إلى تكاليفها ومصاريف السكن والتنقل والمعيشة، وثمن الكتب والمراجع والأبحاث، وكثرة الرحلات في طلب المعلومة المهمة، وكل ذلك يتقل

كامل عضو هيئة التدريس قياساً على دخله المتواضع وغياب الحوافز المادية المشجعة، ولأنني أحد الذين يعتمدون على راتبهم فقد لحقتني ديون كثيرة فاضطرت للتقسيط.

وأضاف في إحدى المرات تحدث لأخذ سيارة أقساطاً لأبغياً نقداً، ثم أصرف ثمنها على مصاريف دراستي وبحوثي، وتقلبات لحظة التوقيع إن الطرف الثاني البائع هو أحد طلابي؛ فانسحبت، وكان الموقف صعباً للغاية، وتمنيت وقتها أن يرى المسؤولون ذلك الموقف الحرج فيعبرون أن الأستاذ الجامعي قد ضرب في مقتل !!

الضعف المادي يوق من رسالتهم
ويتحدث الأستاذ سامي بن غازي العزيمي عضو هيئة التدريس بجامعة الحدود الشمالية عن معاناة الأستاذ الجامعي فيقول: يعاني أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ظروفهم

دعنا نعيش على الأمل..!

أما الدكتور عبدالعزيز السراي وكيل جامعة طيبة فيقول: من المؤكد أن الأستاذ الجامعي عليه التزامات كثيرة تبدأ من التدريس وتنتهي بالبحث العلمي، والبحوث المتعلقة بخدمة المجتمع فهو يشترك في مشاريع كثيرة لكن العائد المالي مقارنة مع بعض السلاسل الخاصة بالمدرسين وغيرهم أقل من المأمول، حيث نجد أن الغوارق كثيرة وكبيرة جدا قياسا على ما يتحمله عضو هيئة التدريس في الجامعات، وخاصة في ظل التنافس الحاصل بين الجامعات، فنحن نجد صعوبة في عملية التعاقد وعملية استقطاب بعض أعضاء هيئة التدريس، لأنه أصبح هناك تنافس بين الجامعات الخليجية وغيرها على استقطاب الأعضاء الكفاء، وعضو هيئة التدريس السعودي يتطلع إلى أن ينظر إلى هذا الموضوع بما يناسب كفاءته، ولعل الأخبار التي تتناولها الصحف بين لحظة وأخرى تبشر بما يجب أن يحصل عليه هذا العضو مما هو أهل له.

وحول سؤالنا له عن هذه الأخبار وأنها كثيراً ما تطالعنا منذ سنوات وتبشر بالتحسن، بينما الحقيقة أن أي تقدم لم يحدث؛ فيجب السراي: دعنا نعيش على الأمل، والمسلم دائماً متفائل، والتفاؤل يعقبه خير كبير، هي فعلاً أخذت وقتاً طويلاً بسبب مداولتها في مجلس الشورى وأيضاً في بعض المجالس الأخرى، ولعل ذلك في صالحها لكي تصل إلى المستوى الذي يرضي طموح أعضاء هيئة التدريس، ولعلها لن تطول بعد الآن فأنا متفائل، وفي تصوري أنها ستكون قريبة جداً، خاصة وأن خادم الحرمين الشريفين قبل مدة قد أمر بتكوين لجنة لدراسة هذا الموضوع، وقد تكون وصلنا إلى نهاية الطريق بهذا الأمر، ولعل تغيير اللوائح المالية بالجامعات حالياً والتي تدرسها المجالس المختلفة حتى درست في مجلس الشورى تجعلها تخرج بصورة موحدة ومن خلالها يتحقق ما يؤمله عضو هيئة التدريس، وسنجد بإذن الله ما يطمئن القلوب.

حرج الجامعات الجديدة

.. وحول زيادة عدد الجامعات وكون ذلك لا يتناغم مع وضع أعضاء هيئة التدريس مما قد يخلق معاناة جديدة ويقاوم من هذه المشكلة، قال السراي: الجامعات التي بدأت حديثاً لابد أن تستقطب كفاءات، والاستقطاب لا بد أن يكون له محفزات ومميزات، وهذا الجانب يجب أن يؤخذ بالاعتبار، لأن هذه الجامعات تحتاج كليات نوعية سواء طب أو هندسة أو غيرها من التخصصات، ولا يغيب عنا أن بعض أعضاء هيئة التدريس في المدن الكبرى لديهم بعض الاستشارات في بعض الشركات، وفي بعض المؤسسات، ولهم جهود علمية أخرى، وهذا العضو لو ذهب إلى مكان آخر بعيد عن مركز هذه المصادر فإنه سيفقد ذلك، وإن لم يعط بدلًا مجزيًا فلن يحضر، ومن هنا فإن مسؤولي هذه الجامعات عليهم وضع حلول جيدة لهذه المشكلة، فنحن نحتاج رؤساء أقسام سعوديين ونحتاج عمداء سعوديين، وأن يكونوا من ذوي الرؤية، فمن ينشئ عمادة أو كلية يحتاج رؤية واضحة في المناهج والخطط، فالكليات تنشأ بمنهجها كاملة وهي التي تقوم بها.

وعن أثر ضعف الكادر والحوافز في تأخر تصنيف جامعاتنا قال السراي: البحث يحتاج إلى دعم، ولا يمكن أن يكون هناك بحث دون دعم، ولو أخذنا إحصائية ما يتفق في ميّزانية الجامعات على البحث العلمي فسندعمه قليل، وإن كانت وزارة التعليم العالي في الستين الأخيرتين بدأت في دعم بعض البحوث والبرامج، وبدأت بعض الجامعات تهتم بهذا الأمر وإن كان لا يزال في أول الطريق لكنهم وضعوا أقدامهم على أول الطريق الصحيح. وأمام هذه المعاناة المادية ماذا نتظن من عضو هيئة تدريس يشغل فكره سكن أطفاله ومعيشتهم، وهل نتظن منه أن يكون منتجاً.

الرياض : المصدر

14542 : العدد : التاريخ 17-04-2008

178 : المسلسل : الصفحات 21

